

الهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية

تقييم إنجازات الشراكة العالمية من أجل التنمية

تقرير فرقة العمل المعنية برصد الثغرات في تنفيذ
الأهداف الإنمائية للألفية، ٢٠١٥



أعدت هذا التقرير فرقة العمل المعنية برصد الثغرات في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، التي أنشأها الأمين العام للأمم المتحدة بغرض تحسين رصد الهدف 8 من الأهداف الإنمائية للألفية عن طريق تعزيز التنسيق المشترك بين الوكالات. ويوجد ما يزيد عن 30 كياناً من كيانات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات مُمثلة في فرقة العمل، من بينها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وكذلك منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة التجارة العالمية. وتولت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة للأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي دور الوكالتين الرئيسيتين في تنظيم أعمال فرقة العمل. واشترك في رئاسة فرقة العمل ليني مونتييل، الأمين العام المساعد للتنمية الاقتصادية بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة للأمم المتحدة، ومجدي مارتينيز - سليمان، المدير المساعد لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومدير مكتب السياسات ودعم البرامج به، كما تولى شؤون التنسيق بفرقة العمل ألكسندر تريبلكوف، مدير مكتب تمويل التنمية، وفيليم فان دير غيست، رئيس وحدة السياسات والاستراتيجيات الإنمائية بشعبة السياسات الإنمائية والتحليل الإنمائي، وديانا ألكون، كبير موظفي الشؤون الاقتصادية في مكتب وكيل الأمين العام بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة للأمم المتحدة.

قائمة الهيئات والوكالات الممثلة في فرقة العمل المعنية برصد الثغرات في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية

إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة للأمم المتحدة	اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ
إدارة شؤون الإعلام بالأمانة العامة للأمم المتحدة	صندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ	منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا	معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث (اليونيتار)
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا	استراتيجية الأمم المتحدة الدولية للحد من الكوارث
اللجنة الاقتصادية لأوروبا	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع
اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	مكتب ممثل الأمم المتحدة السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية
منظمة العمل الدولية	صندوق الأمم المتحدة للسكان
صندوق النقد الدولي	معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية
الاتحاد الدولي للاتصالات	البنك الدولي
مركز التجارة الدولية	برنامج الأغذية العالمي
برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)	منظمة الصحة العالمية
مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان	المعهد العالمي لبحوث الاقتصاد الإنمائي التابع لجامعة الأمم المتحدة
منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي	المنظمة العالمية للملكية الفكرية
منظمة الأمم المتحدة للطقولة (اليونيسيف)	المنظمة العالمية للأرصاد الجوية
مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)	منظمة السياحة العالمية
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	منظمة التجارة العالمية
منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)	

صور الغلاف: اليمين صور الأمم المتحدة/ماركو دورمينو؛ أعلى اليسار: صور الأمم المتحدة/إيفان شنايدر؛ في الوسط إلى اليسار: صور الأمم المتحدة/مارك غارتن؛ أسفل اليسار: صور الأمم المتحدة/جي سي مكلوين.

الهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية

تقييم إنجازات الشراكة العالمية من أجل التنمية

تقرير فرقة العمل المعنية برصد الثغرات في تنفيذ
الأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠١٥: موجز تنفيذي



الأمم المتحدة

نيويورك، ٢٠١٥

قائمة الأهداف الإنمائية للألفية وغايات الهدف ٨ ومؤشراته

المؤشرات	الغايات
تُرصد بعض المؤشرات المدرجة أدناه بصورة منفصلة لأقل البلدان نمواً وأفريقيا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية.	
المساعدة الإنمائية الرسمية	الغاية ٨ - ألف: المضي قدماً في إقامة نظام تجاري ومالي يتسم بالانفتاح والتقيّد بالقواعد والقابلية للتنبؤ به وعدم التمييز، وهي تشمل التزاماً بالحكم الرشيد، والتنمية، والحدّ من الفقر على الصعيدين الوطني والدولي
١-٨ صافي ومجموع المساعدة الإنمائية الرسمية وما يقدم منها إلى أقل البلدان نمواً، كنسبة مئوية من الدخل القومي الإجمالي للدول المانحة الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي	الغاية ٨ - باء: معالجة الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نمواً
٢-٨ نسبة مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية المخصصة قطاعياً المقدمة من الدول المانحة الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية (التعليم الأساسي والرعاية الصحية الأولية والتغذية والمياه المأمونة والصرف الصحي)	وهي تشمل دخول صادرات أقل البلدان نمواً إلى الأسواق معفاة من التعريفات الجمركية وبدون الخضوع لنظام الحصص؛ وبرنامجاً معزّزاً لتخفيف عبء الديون الواقع على البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وإلغاء الديون الثنائية الرسمية؛ وتقديم مساعدة إنمائية رسمية أكثر سخاءً إلى البلدان الملتزمة بالحدّ من الفقر
٣-٨ نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية غير المشروطة المقدمة من الدول المانحة الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي	الغاية ٨ - جيم: معالجة الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية (عن طريق برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية ونتائج الدورة الاستثنائية الثانية والعشرين للجمعية العامة)
٤-٨ قيمة المساعدة الإنمائية الرسمية التي تلقتها البلدان النامية غير الساحلية كنسبة من دخلها القومي الإجمالي	
٥-٨ قيمة المساعدة الإنمائية الرسمية التي تلقتها الدول الجزرية الصغيرة النامية كنسبة من دخلها القومي الإجمالي	

المؤشرات	الغايات
الوصول إلى الأسواق	
٦-٨ نسبة مجموع واردات البلدان المتقدمة النمو (حسب القيمة وباستثناء الأسلحة) من البلدان النامية وأقل البلدان نمواً، المعفاة من الرسوم الجمركية	
٧-٨ متوسط التعريفات الجمركية التي تفرضها البلدان المتقدمة النمو على المنتجات الزراعية والمنسوجات والملابس الواردة من البلدان النامية	
٨-٨ تقديرات الدعم الزراعي المقدم في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي كنسبة مئوية من ناتجها المحلي الإجمالي	
٩-٨ نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة للمساعدة على بناء القدرات التجارية	
القدرة على تحمل الديون	
١٠-٨ مجموع عدد البلدان التي وصلت إلى نقطة اتخاذ القرار للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون وعدد البلدان التي وصلت إلى نقطة الإنجاز للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون (تجمعي)	الغاية ٨ - دال: المعالجة الشاملة لمشاكل ديون البلدان النامية عن طريق اتخاذ تدابير على الصعيدين الوطني والدولي لجعل تحمل ديونها ممكناً في المدى الطويل
١١-٨ مقدار عبء الديون الذي التزم بتخفيفه في إطار المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون	
١٢-٨ تكاليف خدمة الدين كنسبة مئوية من صادرات السلع والخدمات	
١٣-٨ نسبة السكان الذين يمكنهم الحصول بشكل دائم على العقاقير الأساسية بأسعار معقولة	الغاية ٨ - هاء: التعاون مع شركات المستحضرات الصيدلانية لإتاحة الحصول على العقاقير الأساسية بأسعار معقولة في البلدان النامية
١٤-٨ الاشتراكات في خطوط الهاتف الثابتة لكل ١٠٠ نسمة من السكان	الغاية ٨ - واء: التعاون مع القطاع الخاص لإتاحة فوائد التكنولوجيات الجديدة، وخاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
١٥-٨ الاشتراكات في شبكات الهاتف الخليوي المحمول لكل ١٠٠ نسمة من السكان	
١٦-٨ عدد مستخدمي الإنترنت لكل ١٠٠ نسمة من السكان	

موجز تنفيذي

يُجري هذا التقرير لفرقة عمل الأمم المتحدة المعنية برصد الثغرات في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية تقييماً للإنجازات المحققة والثغرات المرصودة مؤخراً في تنفيذ الهدف الثامن من الأهداف الإنمائية للألفية. وفرقة العمل عبارة عن مبادرة مشتركة بين الوكالات تضم أكثر من ٣٠ منظمة ذات كفاءة متخصصة في المجالات الأساسية الخمسة للشراكة العالمية من أجل التنمية وهي: المساعدة الإنمائية الرسمية، والوصول إلى الأسواق (التجارة)، والقدرة على تحمّل الديون، والحصول على الأدوية الأساسية بأسعار معقولة، والوصول إلى التكنولوجيات الجديدة.

الدروس المستفادة من رصد تنفيذ الهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية

يعكف المجتمع الدولي حالياً على النظر في أهداف التنمية المستدامة التي يتعين تأييدها في مؤتمر قمة الأمم المتحدة لاعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، المقرر عقده أثناء الجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥. ولذلك يبدأ التقرير النهائي لفرقة العمل المعنية برصد الثغرات في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية باستخلاص الدروس المستفادة من رصدها لتنفيذ الهدف ٨ والتي قد تفيدي في رصد الشراكة العالمية من أجل التنمية في المستقبل.

وقد حدّدت فرقة العمل إنجازات هامة في تنفيذ مقاصد السياسات المنشودة في الهدف ٨، غير أن هناك ثغرات رئيسية ما زالت قائمة. وثمة خطورة بوجه خاص لعدم وجود أهداف كمية محدّدة زمنياً في المجالات الموضوعية الخمسة، ولقلة البيانات اللازمة لتتبع الالتزامات بشكل ملائم. وعلاوة على ذلك، تؤكّد خبرة فرقة العمل أن رصد تطور أيّ شراكة عالمية معقّدة ومتعدّدة المستويات كهذه يقتضي إجراء تتبع شامل ليس للتدابير الكمية فحسب، بل أيضاً للمؤشرات النوعية التي تصف عمليات تكوين الشراكة والالتزامات والانخراط في العمل والتنفيذ.

تقييم إنجازات الشراكة العالمية من أجل التنمية

وفي عدة حالات، تبيّن مؤشرات الهدف ٨ وجود عدم توافق بين الطموحات الواردة في غايات الهدف والتقدم المحرز الذي تبيّنه المؤشرات. وإضافة إلى ذلك، تطلّب تحليل ثغرات التنفيذ البحث في مجالات تتجاوز مجموعة المؤشرات الـ ١٦ التي حُدّدت أصلاً للهدف ٨، وبخاصة في مجالات القدرة على تحمل الديون، وإمكانية الحصول على الأدوية الأساسية بأسعار معقولة والوصول إلى التكنولوجيات الجديدة.

ففي إحدى الحالات، جرى تحديد مؤشر لا تتوافر بشأنه أيّ بيانات، وهو نسبة السكان الذين يمكنهم الحصول بشكل دائم على الأدوية الأساسية بأسعار معقولة (المؤشر ٨ - ١٣). وأجرى أعضاء فرقة العمل بحثاً هامة لمعالجة هذه المشكلة. وجرى بانتظام تجميع معلومات كثيرة لتمكين فرقة العمل من إعداد تحليل للقيود التي تمنع الحصول على الأدوية الأساسية بأسعار معقولة.

وفي حالات أخرى، توافرت البيانات اللازمة لاحتساب المؤشر، وإنما المؤشر نفسه لم يوفر ما فيه الكفاية من المعلومات. فعلى سبيل المثال، تتيح نسبة تكاليف خدمة الديون الخارجية إلى صادرات البلدان النامية (المؤشر ٨ - ١٢) معلومات محدودة جداً عن القدرة على تحمل الديون. لذلك، أضافت فرقة العمل عدة مؤشرات إضافية، وتتبع أيضاً تطور المنهجية التي تتبعها مؤسسات بريتون وودز لتقييم القدرة على تحمل الديون. وفي الواقع أن هذه النقطة الأخيرة تعكس مخاوف فرقة العمل بشأن عدم ملاءمة الاعتماد حصرياً على مؤشرات كمية لرصد الشراكة العالمية.

وفي مثال آخر، أصبح المؤشر المتفق عليه لا معنى له على مر الزمن. وصدق هذا القول على عدد خطوط الهاتف الثابتة لكل ١٠٠ نسمة من السكان (المؤشر ٨ - ١٤)، الذي أدرج كمؤشر لوصول البلدان النامية إلى تكنولوجيا الاتصالات. فما برح عدد هذه الخطوط يتراجع منذ حوالي عام ٢٠٠٥. إلا أنه في ظل الزيادة الهائلة في توافر الهواتف المحمولة واستخدامها، أصبحت الزيادة في الخطوط الثابتة أقل أهمية مما كانت عليه. ولذلك قلّلت فرقة العمل ببساطة من أهمية هذا المؤشر.

وتبين هذه التعديلات كيف أن فرقة العمل لم تُعدّ تحديثات رصدية سنوية متّسقة فحسب، بل أيضاً أعادت تقييم النهج المتبع في رصد الشراكة العالمية بانتظام، وقامت بتنقيحه كما يقتضي الأمر. غير أن فرقة العمل لاحظت أيضاً أن الرصد في حدّ ذاته، مهما كانت جودته، لا يحقق في حدّ ذاته التعاون الذي وعدت به الشراكة العالمية. فلا بد من وجود استعداد لدى مقرّري السياسات للعمل بشأن ما يتوصل إليه الرصد من نتائج، وهو استعداد تذبذب بين التراجع والزيادة على مدى الأعوام الـ ١٥ الماضية.

فعلى سبيل المثال، بعد الاتفاق على الأهداف الإنمائية للألفية بوقت قصير، تسارع معدّل المساعدة الإنمائية الرسمية بوتيرة أعلى مما أصبح عليه في السنوات الأخيرة. وتزايد الزخم السياسي لزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية في أوائل القرن الحادي والعشرين، لا سيما من خلال الاعتراف الصريح بضرورة زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية زيادة "كبيرة" في توافق آراء مونتييري لعام ٢٠٠٢. في مؤتمر قمة غلينينغلز لمجموعة الثمانية في عام ٢٠٠٥، تعهّدت هذه الجهات المانحة الرئيسية بإضافة ٥٠ بليون دولار للمساعدة الإنمائية الرسمية بحلول عام ٢٠١٠، نصفها كان مقررًا لأفريقيا. وفي المجموع، ازداد حجم المساعدة الإنمائية الرسمية بنسبة ٦٦ في المائة في الفترة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠١٤.

وهذه الاتفاقات، إضافة إلى غايات الهدف ٨ بتقديم مساعدة إنمائية رسمية تعادل ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي وتخصيص مساعدة إنمائية رسمية تتراوح بين ٠,١٥ و ٠,٢٠ في المائة من الدخل القومي الإجمالي لأقل البلدان نمواً، ساعدت على حشد الإرادة السياسية في بلدان عديدة. وعلى الرغم من الوفاء إلى حد كبير بالزيادة المستهدفة لعام ٢٠١٠ في غلينينغلز البالغة ٥٠ بليون دولار، فقد شهدت المساعدة الإنمائية الرسمية ركوداً منذ ذلك الحين عند حوالي ٠,٣ في المائة من الدخل القومي الإجمالي. ومن ثم، فقد ظلت الفجوة في تنفيذ غاية الهدف ٨ المتعلقة بمجموع المساعدة الإنمائية الرسمية كبيرة جداً عند نسبة ٠,٤ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للبلدان المتقدمة النمو، وما زالت البلدان النامية تواجه عجزاً شديداً في الموارد المالية والتقنية التي تشتد الحاجة إليها.

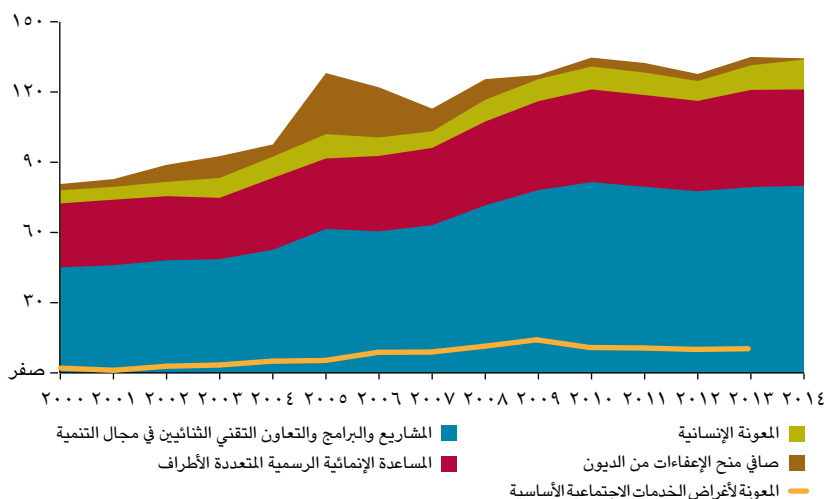
وبدأ حديث مقدمي المساعدة الإنمائية الرسمية يكثر عن استخدام المساعدة الإنمائية الرسمية للاستفادة من التمويل الخاص، في سياقات من بينها اتخاذ إجراء جديد باسم "الدعم الرسمي الكامل للتنمية المستدامة". وهذا يستدعي إجراء مناقشات دولية، وهي جارية حالياً في سياق الأعمال التحضيرية للمؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، المقرر عقده في أديس أبابا في تموز/يوليه ٢٠١٥.

وسيلزم بعد المؤتمر أن يستمر استعراض المساعدة الإنمائية الرسمية والسياسات الأخرى في الشراكة العالمية من أجل التنمية. وينبغي لأيّ مناقشات تتعلق بهذه المسائل أن تشمل النظر في تقارير رصد ذات مصداقية عن التقدم المحرز في تحقيق أهداف التعاون والاتساق في السياسات. وينبغي أن تُعقد المناقشات ذاتها على المستويين التقني والسياسي الملائمين وفي أماكن ملائمة، وينبغي أن تكون أطرافها على اطلاع بواسطة عمليات الاستعراض في منتديات المساءلة الدولية. وحتى الوقت الراهن، كان التفاعل غير كاف بين جهود الرصد وبين منتديات مناقشات المتابعة التي تستطيع التجاوب مع نتائج الرصد.

المساعدة الإنمائية الرسمية

تبين تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية استمرار الالتزام الدولي للبلدان المتقدمة النمو بتقديم موارد مالية وتقنية بشروط ميسرة لدعم الجهود الإنمائية للبلدان النامية، بسبل من بينها تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وتتولى لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي رصد برامج المساعدة الإنمائية الرسمية في دولها الأعضاء من حيث المؤشرات الكمية والسياسات الوطنية للمانحين. ووفقاً لتقديرات أصدرتها لجنة المساعدة الإنمائية مؤخراً، بلغ صافي المساعدة الإنمائية الرسمية ١٣٥,٢ بليون دولار في عام ٢٠١٤، عند نفس المستوى الذي بلغه عام ٢٠١٣ تقريباً. وبعد عامين من التراجع في تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية في عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢، استقرت التدفقات في السنوات الأخيرة عند مستوى ١٣٥ بليون دولار. غير أن المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية لأقل البلدان نمواً انخفضت بنسبة ١٦ في المائة في عام ٢٠١٤ إلى ٢٥ بليون دولار.

المكونات الرئيسية للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية، ٢٠٠٠ - ٢٠١٤ (ببلايين دولارات عام ٢٠٠٢)

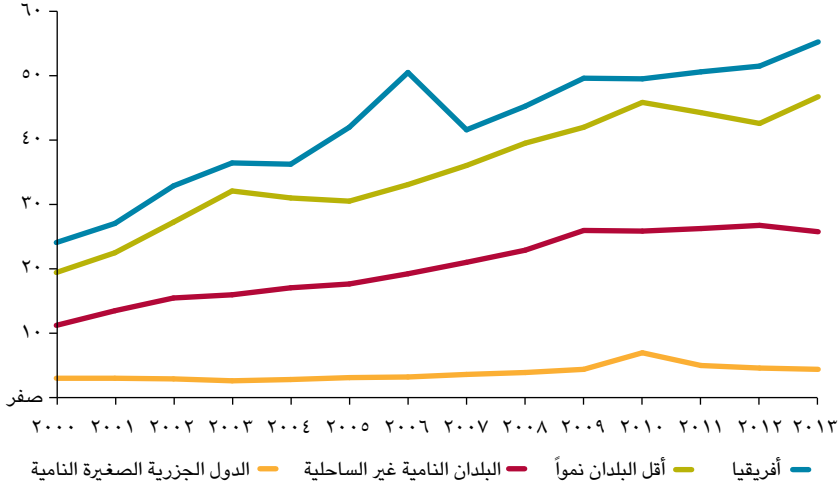


المصدر: بيانات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية.

وكانت غالبية المساعدة الإنمائية الرسمية في شكل دعم ثنائي ومتعدد الأطراف لمشاريع وبرامج التنمية. وإضافة إلى ذلك، سُجِّلت كمساعده إنمائية رسمية مبالغ كبيرة من إعفاءات التزامات الديون المستحقة لأعضاء لجنة المساعدة الإنمائية، خصوصاً خلال عامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٦. ووُجِّه اهتمام أكبر كذلك للحصة المخصصة للخدمات الاجتماعية الأساسية (المؤشر ٨ - ٢)، التي زادت باطراد في العقد الأول من الألفية، غير أنه يلزم إعادتها لأعلى مستوى بلغته في عام ٢٠٠٩.

وحيث إن المجتمع الدولي حدّد مجموعات ذات أولوية من البلدان، رُصدت أيضاً التزامات المساعدة الإنمائية الرسمية المقرّرة لها على مدار فترة تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وتلقّت أقل البلدان نمواً وأفريقيا زيادات كبيرة في المساعدة الإنمائية الرسمية خلال هذه الفترة، تليها البلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية.

المساعدة الإنمائية الرسمية الكلية التي تلقتها مجموعات البلدان ذات الأولوية، ٢٠٠٠ - ٢٠١٣ (ببلايين دولارات عام ٢٠٠٣)



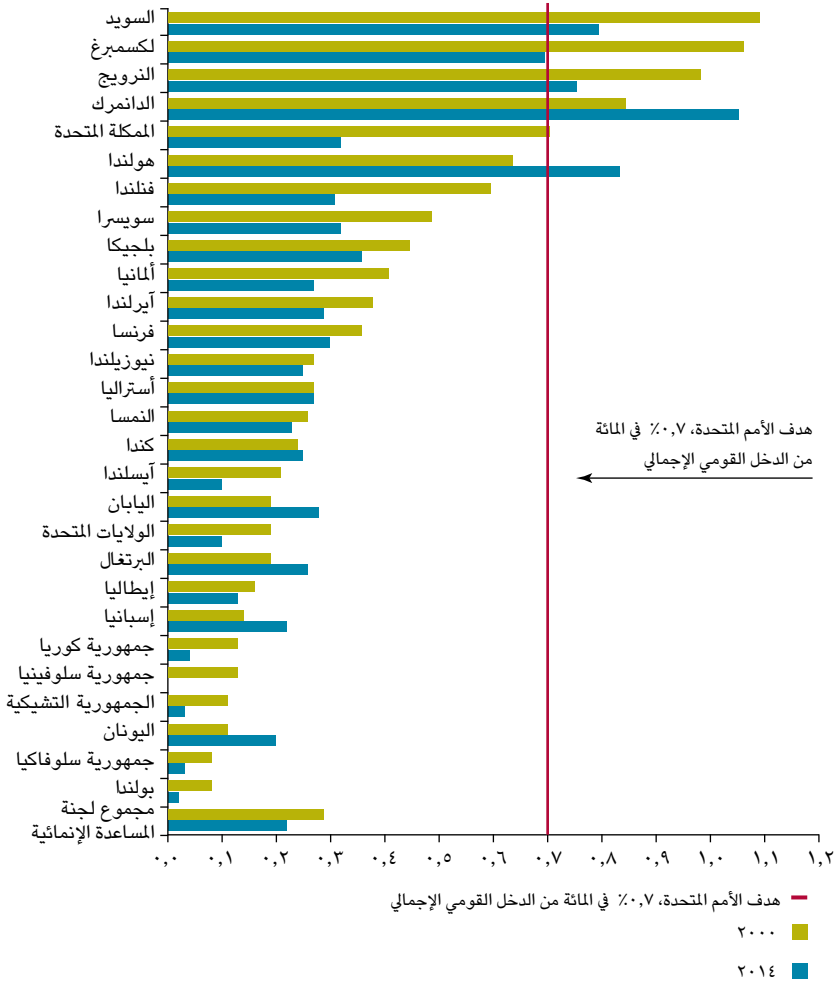
المصدر: بيانات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية.

وكان المؤشر الرئيسي الذي جرى رصده "لجهود" المساعدة الإنمائية الرسمية في إطار الهدف ٨ (المؤشر ٨ - ١) هو مستوى مساعدة كل جهة مانحة كحصة من دخلها القومي الإجمالي. وتباينت الجهات المانحة تبايناً كبيراً في جهودها في مجال المعونة وفقاً لهذا القياس، ليس بمقارنة إحداهما مع الأخرى فحسب، بل أيضاً بالمقارنة

تقييم إنجازات الشراكة العالمية من أجل التنمية

بأهداف الأمم المتحدة المتمثلة في بلوغ المساعدة الإنمائية الرسمية الكلية ما يعادل ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي، والمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نمواً ما يتراوح بين ٠,١٥ إلى ٠,٢٠ في المائة من الدخل القومي الإجمالي.

المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية، ٢٠٠٠ و ٢٠١٤ (النسبة المئوية من الدخل القومي الإجمالي)



المصدر: بيانات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية.

وحققت خمسة بلدان — هي الدانمرك والسويد ولكسمبرغ والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية والنرويج — هدف الأمم المتحدة بتقديم ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي كمساعدة إنمائية رسمية في عام ٢٠١٤. وبصورة جماعية، عجزت البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية بدرجة كبيرة عن تحقيق هدف الـ ٠,٧ في المائة. وبلغت مساعدتها الإنمائية الرسمية مجتمعة نسبة ٠,٢٩ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمانحين في عام ٢٠١٤، مما أسفر عن ثغرة في الوفاء بالالتزام نسبتها ٠,٤١ في المائة من الدخل القومي الإجمالي، أي ١٩١ بليون دولار.

الثغرات في الوفاء بالتزامات المعونة من جانب البلدان المانحة الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية، ٢٠١٣ و ٢٠١٤

ببلايين الدولارات	النسبة المئوية من الدخل القومي الإجمالي		
٣٢٦,٣	٠,٧٠	هدف الأمم المتحدة	المساعدة الإنمائية الرسمية الكلية
١٣٥,٢	٠,٢٩	الوفاء بالالتزام في عام ٢٠١٤	
١٩١,١	٠,٤١	الثغرة في عام ٢٠١٤	
٨٩,٠-٦٦,٨	٠,٢٠-٠,١٥	هدف الأمم المتحدة	المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نمواً
٤٤,٥	٠,١٠	الوفاء بالالتزام في عام ٢٠١٣	
٤٤,٥-٢٢,٣	٠,١٠-٠,٠٥	الثغرة في عام ٢٠١٣	

المصدر: الأمم المتحدة/إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، استناداً إلى بيانات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية.

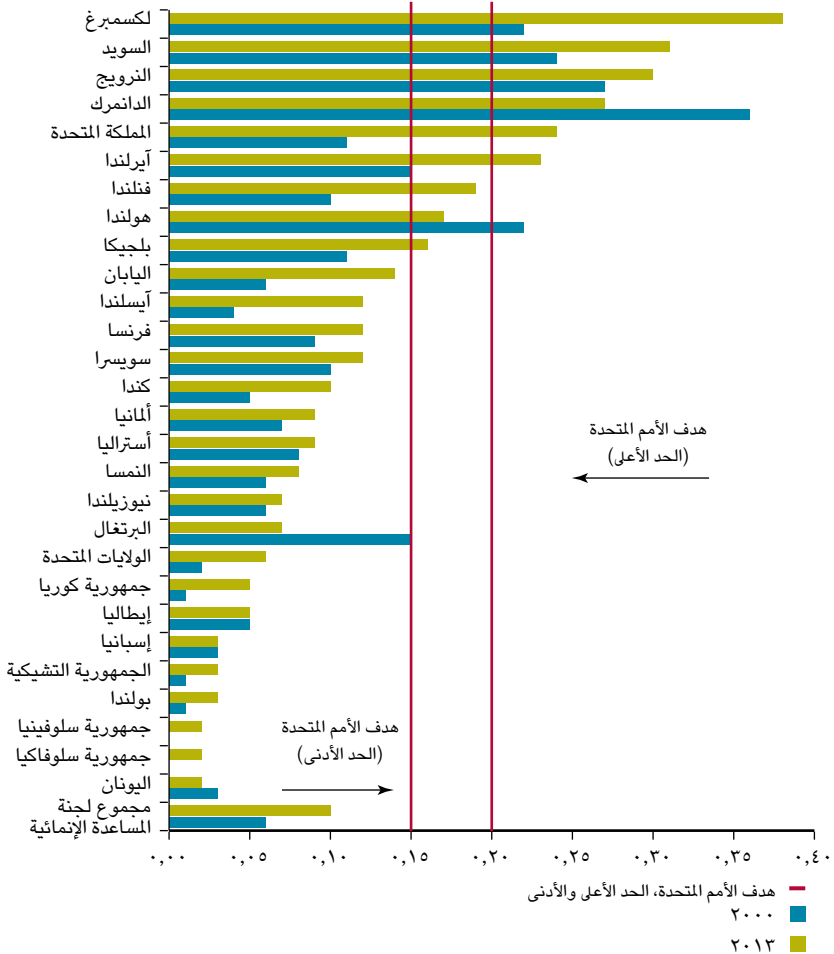
وعلى نفس المنوال، بلغت المساعدة الإنمائية الرسمية إلى أقل البلدان نمواً نسبة ٠,١٠ في المائة من الدخل القومي الإجمالي لبلدان لجنة المساعدة الإنمائية في عام ٢٠١٣، وهو آخر عام تتوافر له بيانات مصنفة بحسب البلد. وما زالت قيمتها أقل من أعلى مستوى بلغته في عام ٢٠١٠ ونسبته ٠,١١ في المائة. وفي السنوات الأخيرة انخفضت المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نمواً، لتُحدِث ثغرة تتراوح بين ٠,٠٥ و ٠,١٠ في المائة من الدخل القومي الإجمالي في عام ٢٠١٣، بقيمة تتراوح بين ٢٢ و ٤٥ بليون دولار. ولم يتجاوز سوى ٩ بلدان مانحة من لجنة المساعدة الإنمائية علامة الـ ٠,١٥ في المائة في عام ٢٠١٣ وهي: آيرلندا وبلجيكا والدانمرك والسويد وفنلندا ولكسمبرغ والمملكة المتحدة والنرويج وهولندا.

غير أن بعض البلدان في الآونة الأخيرة زادت من مساعدتها المقدمة إلى أقل البلدان نمواً، فقد زاد ١٧ بلداً عضواً في لجنة المساعدة الإنمائية مساعدته الإنمائية الرسمية إلى هذه البلدان في عام ٢٠١٣. وعلى وجه الخصوص، زادت المملكة المتحدة

تقييم إنجازات الشراكة العالمية من أجل التنمية

تبرعاتها من عام ٢٠١٣ إلى عام ٢٠١٤ بنسبة ٠,٠٦، نقطة مئوية من الدخل القومي الإجمالي لتصبح ٠,٢٤ في المائة، متجاوزة بذلك هدف الأمم المتحدة. وعلو على ذلك، زادت اليابان تدفقات معوناتها من ٠,٠٨ في المائة في عام ٢٠١٢ إلى ٠,١٤ في المائة في عام ٢٠١٣ (وتعزى إلى حدٍ كبير إلى تخفيف أعباء ديون رئيسية عن ميانمار)، في حين زادت بلجيكا تبرعاتها من ٠,١٤ في المائة في عام ٢٠١٢ إلى ٠,١٦ في المائة في عام ٢٠١٣.

المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من البلدان المانحة الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية إلى أقل البلدان نمواً، ٢٠١٣ و ٢٠٠٠ (بالنسبة المئوية من الدخل القومي الإجمالي)



المصدر: بيانات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/ لجنة المساعدة الإنمائية.

ولئن كان حجم المساعدة الإنمائية الرسمية بمثابة التركيز الرئيسي في رصد المعونة الدولية، فإن المجتمع الدولي طالما ساوره القلق بشأن فعالية المساعدة المقدمة. ولذلك أدرج الهدف ٨ في مؤشرات رصده حصة المساعدة الإنمائية الرسمية "غير المشروطة" (المؤشر ٨ - ٣)، أي التي لا تُفرض عليها قيود بشأن الجهة التي يشتري منها البلد المستفيد السلع والخدمات التي تدعمها المساعدة. والغرض من إزالة القيود المفروضة على مشتريات الجهات المتلقية هو التشجيع على اختيار أنسب الموردين، الذين قد يكونون موجودين في دول الجنوب في كثير من الأحيان. وبما أن كثرة من الجهات المانحة ألغت تماماً أي شروط على مساعدتها الإنمائية الرسمية الثنائية، ينبغي كذلك أن يزيد الآخرون حصصهم من المعونة غير المشروطة.

وقد بذلت البلدان المانحة في لجنة المساعدة الإنمائية وشركاؤها في التنمية جهوداً إضافية لتعزيز فعالية المعونة. ويشمل ذلك زيادة الإبلاغ عن المساعدة الإنمائية الرسمية في الميزانيات الوطنية وتعزيز النظم الإدارية القطرية في إدارة البرامج والمشاريع الممولة من المعونة، بحيث يتسنى للبلدان المانحة أن تستخدم تلك النظم بدلاً من فرض أعباء إدارية إضافية على الدول المتلقية. غير أن الشروط المرتبطة بالمساعدة الإنمائية الرسمية ما زالت تشكل عبئاً، والإجراءات الداخلية التي تفرضها البلدان المانحة ما زالت معقدة، وما زال المشهد المجزأ يشكل تحديات تنسيقية كبيرة أمام البلدان المستفيدة.

وفي الواقع، ما زالت إحدى أولويات المجتمع الدولي القصوى هي تعزيز المساءلة المتبادلة بين المانحين والمستفيدين — ناهيك عن إدراج المساعدة المقدمة من الموردين والمؤسسات والجهات الأخرى في بلدان الجنوب بشكل فعال ومتسق داخل الاستراتيجيات الوطنية للبلدان المستفيدة — إلى جانب اتخاذ الترتيبات اللازمة لتوفير مساعدات كافية بأحكام ملائمة من أجل تلبية الاحتياجات الناشئة لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

الوصول إلى الأسواق (التجارة)

على الرغم من أن خطة الدوحة الإنمائية اعتمدت بواسطة منظمة التجارة العالمية في عام ٢٠٠١، بعد تقنين الهدف ٨، ما برحت الخطة تشكل محطاً لتركيز الشراكة العالمية من أجل التنمية، وتواظب فرقة العمل المعنية برصد الثغرات في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية على رصدها بانتظام. ويمثل تعذر اختتام جولة الدوحة الإنمائية بعد ١٣ عاماً من المفاوضات ثغرة كبيرة في تحقيق الشراكة العالمية من أجل

تقييم إنجازات الشراكة العالمية من أجل التنمية

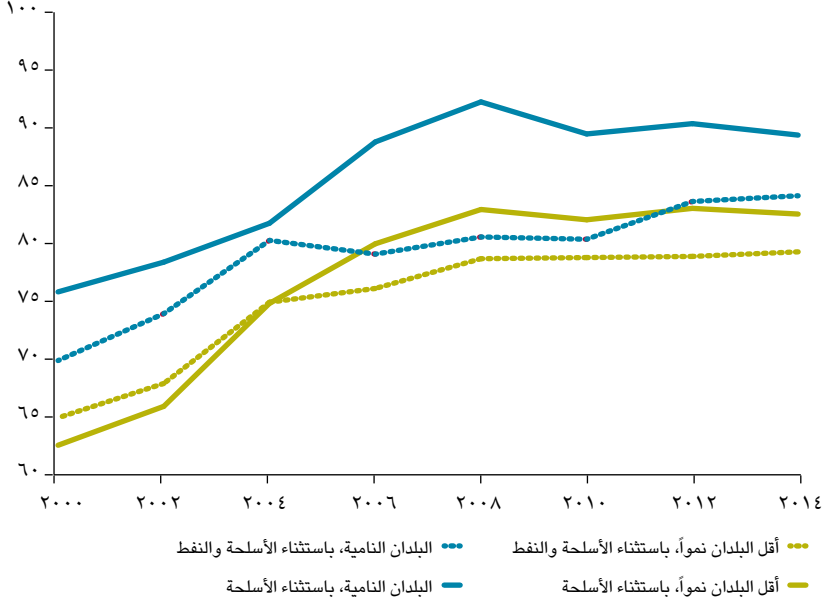
التنمية المتوخى في الهدف ٨. غير أن تقدماً موضوعياً أُحرز في العامين الماضيين، وتركز الجهود الحالية على التفاوض بشأن برنامج عمل لتيسير اختتام الجولة على وجه السرعة.

ومنذ عام ٢٠٠٠، استمرت الاتفاقات التجارية الإقليمية في التزايد. وتمثل المبادرات الإقليمية العملاقة الجديدة تحولاً في العلاقات التجارية، كما تطرح تحديات في مواجهة النظام التجاري المتعدد الأطراف. وهي تشكل خطراً أيضاً على البلدان النامية الصغيرة التي قد تُستبعد ببساطة من مزايا الاتفاقات التجارية الإقليمية ومن تشكيل القواعد التجارية الجديدة.

وتوجد أيضاً انتكاسات على مستوى السياسات التجارية الوطنية. وعلى وجه الخصوص، في الفترة من عام ٢٠٠٨ إلى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، اتخذت الدول الأعضاء في مجموعة العشرين ٢٤٤ تدبيراً مقيداً للتجارة، لم يُترجع إلا عن ٢٣ منها. ونتيجة لذلك، ازداد تأثير هذه التدابير ليشمل ٤ في المائة من الواردات العالمية في عام ٢٠١٣ — هي نسبة صغيرة إنما متزايدة الأهمية تجدر الإشارة إليها بصفة خاصة مع موافقة مجموعة العشرين على الامتناع عن هذه الممارسات حتى نهاية عام ٢٠١٦ على الأقل.

وبالرغم من ذلك، مُنحت فوائد السياسات التجارية الخاصة للبلدان النامية على هيئة سماح لغالبية صادراتها (باستثناء الأسلحة والنفط) بدخول أسواق البلدان المتقدمة النمو معفاة من الرسوم. وفي عام ٢٠١٤، استفادت نسبة ٧٩ في المائة من صادرات البلدان النامية من معاملة الإعفاء من الرسوم الجمركية في أسواق البلدان المتقدمة النمو، ارتفاعاً من نسبة ٦٥ في المائة في عام ٢٠٠٠. وتزداد هذه النسبة إلى ٨٤ في المائة في حالة صادرات أقل البلدان نمواً، ارتفاعاً من نسبة ٧٠ في المائة قبل خمسة عشر عاماً. غير أن قيمة المعاملة التفضيلية في دخول الأسواق تناقصت على مر الوقت نظراً لتقليص البلدان المتقدمة النمو تعريفاتها المقررة للبلدان الأولى بالرعاية ودأبها على توقيع الاتفاقات التجارية الإقليمية التي تخفض التعريفات المقررة لشركاء مختارين.

نسبة واردات البلدان المتقدمة النمو من البلدان النامية المعفاة من الرسوم الجمركية، ٢٠٠٠ - ٢٠١٤ (بالنسبة المئوية)



ملاحظة: النسبة بين القيمة الكلية لواردات البلدان المتقدمة النمو (باستثناء النفط والأسلحة) من البلدان النامية ومن أقل البلدان نمواً، المعفاة من الرسوم الجمركية. ويخضع هذا المؤشر أيضاً لتأثير التغييرات الطارئة في هيكل الصادرات والأسعار النسبية.

المصدر: قاعدة بيانات مركز التجارة الدولية/الأونكتاد/منظمة التجارة العالمية.

وتؤدي البلدان النامية ككل دوراً متزايداً في التجارة العالمية. فقد زادت حصتها من الصادرات السلعية العالمية من ٣١ في المائة في عام ٢٠٠٠ إلى ٤٤ في المائة في عام ٢٠١٤؛ وزادت حصتها من التجارة العالمية في الخدمات من ٢٤ في المائة إلى ٣٠ في المائة خلال الفترة نفسها. وزادت صادرات السلع من أقل البلدان نمواً خلال الفترة، إلا أنها ظلت ضئيلة بنسبة ١,١ في المائة من التجارة العالمية. وتمثل التجارة فيما بين بلدان الجنوب نسبة ٥٢ في المائة من صادرات البلدان النامية، كما تمثل نسبة متزايدة من صادرات أقل البلدان نمواً.

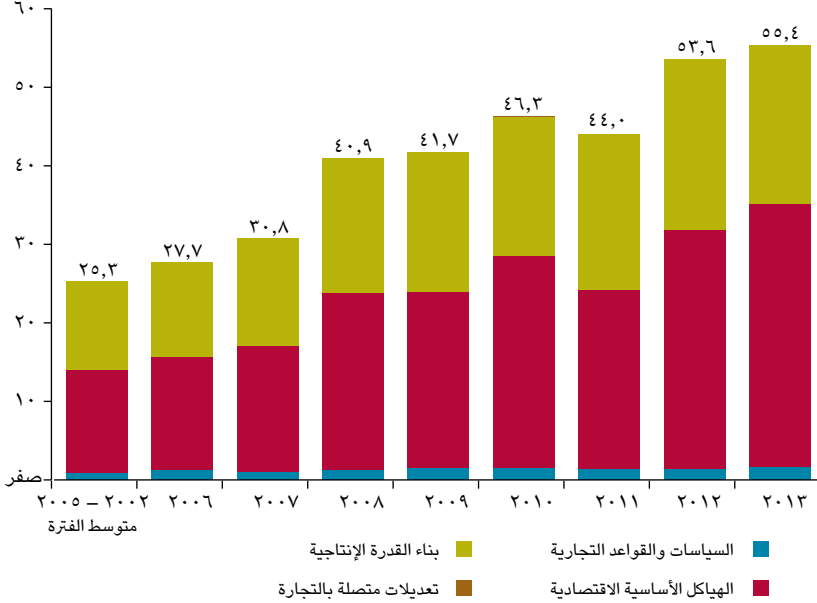
وقد ارتكزت الزيادة في التجارة العالمية على التوسع في شبكات الإنتاج الدولية الموزعة على مواقع متعددة، والتي يشار إليها عادة باسم سلاسل القيمة العالمية. وازدادت باطراد التجارة في الأجزاء والمكونات بين البلدان النامية على مدى السنوات الخمس عشرة الماضية إلى ٢٥ في المائة في عام ٢٠١٣، وبلغت حصتها في التجارة

بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية نسبة ٤٠ في المائة خلال الفترة نفسها. وتهيئ سلاسل القيمة العالمية، بنشرها الأنشطة الاقتصادية على نطاق أوسع، فرصاً للبلدان النامية للمشاركة في التجارة العالمية بتكاليف أقل. بيد أن المشاركة في سلاسل القيمة العالمية ليست عملية تلقائية، كما أنها تنطوي على مخاطر. وليس باستطاعة جميع البلدان أن تشارك على قدم المساواة، حيث تكافح أقل البلدان نمواً للدخول في سلاسل القيمة العالمية.

وإضافة إلى ذلك، استفادت البلدان النامية منذ عام ٢٠٠٠ من الزيادة الكبيرة في أسعار السلع الأساسية والتي استمرت نتيجة التصنيع والتحضر السريعين في الاقتصادات الناشئة. ولئن بلغت هذه "الدورة الاستثنائية" لأسعار السلع الأساسية نهايتها في عام ٢٠١٤، فإن الأسعار على ما يبدو ستظل مرتفعة نسبياً في الأجل المتوسط، وإن كانت متقلبة. وتهيئ الزيادة في أسعار السلع الأساسية، ولا سيما في الزراعة، فرصاً للصادرات يمكنها أن تسهم في الحد من الفقر، بالنظر إلى أهمية هذا القطاع بالنسبة لاقتصادات البلدان النامية. غير أنه ما زالت هناك تحديات مطروحة، من بينها معالجة انخفاض الإنتاجية في قطاع زراعة الحيازات الصغيرة، وعوائق الدخول إلى الأسواق، وتكاليف الوفاء بشروط سلامة الأغذية وغيرها من شروط الجودة.

واستفادت البلدان النامية أيضاً من برنامج المعونة من أجل التجارة، الذي بلغت الالتزامات في إطاره مبلغ ٥٥,٤ بليون دولار في عام ٢٠١٣، أي ٤١ في المائة من مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية (المؤشر ٨ - ٩)، بزيادة بالقيمة الحقيقية نسبتها ١١٨ في المائة عن فترة الأساس من عام ٢٠٠٢ إلى عام ٢٠٠٥. وتخصص غالبية المعونة من أجل التجارة للهيكل الأساسية الاقتصادية وبناء القدرات الإنتاجية. وقد زادت التزامات المعونة من أجل التجارة المخصصة لأقل البلدان نمواً، في إطار برامج من بينها الإطار المتكامل المعزز، إلى أكثر من الضعف في الفترة بين عامي ٢٠٠٦ و٢٠١٣ حيث بلغت ١٨ بليون دولار، في حين بلغ إنفاق برنامج المعونة من أجل التجارة في البلدان ذات الدخل المتوسط ضعف حجمه في أقل البلدان نمواً. وحصلت أكبر عشرة بلدان مستفيدة من برنامج المعونة مقابل التجارة منذ عام ٢٠٠٦ على نسبة تزيد قليلاً عن ٤٠ في المائة من مجموع المعونة من أجل التجارة، مما يبرز تركيز تدفقات المعونة من أجل التجارة. وختاماً، شددت شروط المعونة من أجل التجارة خلال هذه الفترة، فأصبحت القروض تمثل ٦٠ في المائة من مجموع المعونة من أجل التجارة مقابل نسبة ٥٠ في المائة في فترة الأساس.

التزامات المعونة من أجل التجارة، بحسب الفئة، ٢٠٠٢ - ٢٠٠٦ و ٢٠١٣ - ٢٠١٣ (ببلايين دولارات عام ٢٠١٣)



المصدر: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي / لجنة المساعدة الإنمائية، نظام إبلاغ الدائنين.

واستشرافاً للمستقبل، وفي ظل المشهد التجاري المتغيّر، سيتعين في أيّ شراكة مجدّدة متعلقة بإمكانية دخول الأسواق والتجارة أن تؤخذ في الاعتبار الأهمية المتزايدة للتدابير غير التعريفية بوصفها حواجز في سبيل الأنشطة التجارية للبلدان النامية. وفي عام ٢٠١٤، جدّد المجتمع الدولي التزامه تجاه البلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية عن طريق اعتماد برنامج عمل فيينا وإجراءات العمل المعجّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)، على التوالي، وكلاهما يؤكد أهمية تعزيز الشراكة العالمية من أجل التنمية. وتستلزم الأهمية المتزايدة للتجارة في الخدمات دعماً من أجل بناء القدرات التجارية في البلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نمواً. وأصبحت التجارة فيما بين بلدان الجنوب مصدراً هاماً للتوسع التجاري للبلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نمواً. ومن الضروري أن يتواصل رصد الاتجاهات في التنوع الاقتصادي وتنوع الصادرات والقيمة المضافة في صادرات البلدان النامية، بغية تقييم فعاليتها كوسيلة لإدماج البلدان النامية في النظام التجاري المتعدّد الأطراف وبناء القدرة على الصمود في مواجهة الأزمات. القدرة على تحمل الديون

لما حان وقت انعقاد مؤتمر قمة الألفية، كانت حكومات بلدان نامية عديدة قد مرت بدورة أو أكثر من دورات أزمات الديون السيادية. ونظراً لما خلفته كل أزمة من تكاليف اقتصادية واجتماعية باهظة، فقد ركز المجتمع الدولي على منع أزمات الديون السيادية وحلها مستقبلاً، في نهج مزدوج ما زال متبعاً حتى يومنا هذا.

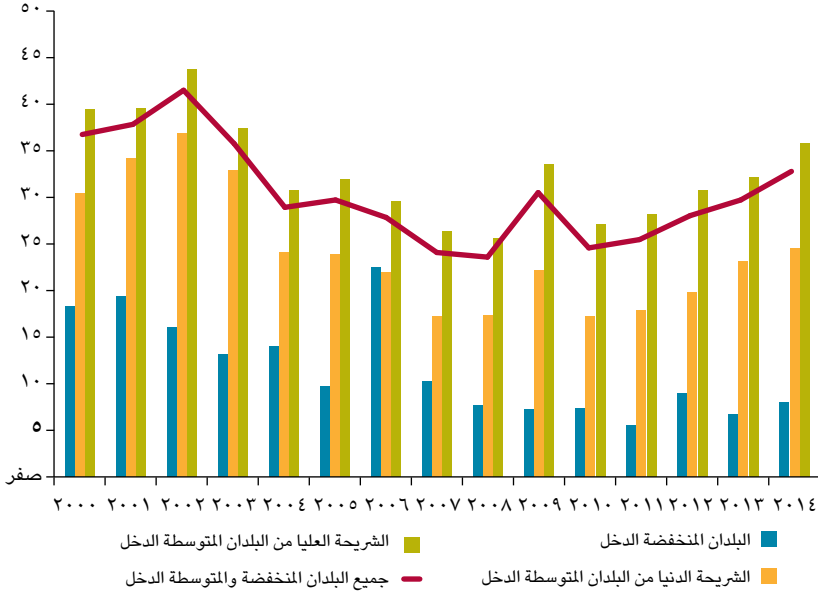
ووضع كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في عام ١٩٩٦ استراتيجية للتصدّي لمشاكل الديون في ٣٩ بلداً من البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وجرى تعزيز مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون في عام ١٩٩٩، ثم استكملت في عام ٢٠٠٥ بالمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون التي تهدف صراحة إلى تحرير موارد إضافية في البلدان المستهدفة بغرض مساعدتها على المضي قدماً نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وفي أيار/مايو ٢٠١٥، كان ٣٦ بلداً من البلدان الفقيرة المثقلة بالديون قد أكمل العملية المتعددة السنوات المقررة للحصول على تخفيف الديون المتوقع (المؤشر ٨ - ١٠). ووفقاً لآخر تحديثات التكلفة عام ٢٠١٤، تشير تقديرات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي إلى أن تكلفة تخفيف أعباء الدين في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون للبلدان الـ ٣٩ جميعها بلغت ما مجموعه ٧٥ بليون دولار، زائداً مبلغ ٤١ بليون دولار إضافياً لتغطية تكاليف المبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون، قياساً بالقيمة الحالية في عام ٢٠١٣ (المؤشر ٨ - ١١). ويتحمل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي مسؤولية حوالي ٤٥ في المائة من تكلفة تخفيف أعباء الدين في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون؛ أما البقية فغالبيتها قروض رسمية ثنائية وأخرى متعددة الأطراف (تتولى أربع جهات مقرضة متعددة الأطراف تخفيف عبء الديون في إطار المبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون).

غير أن نسبة حوالي ٢٦ في المائة من المبالغ المقررة لتخفيف الديون في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون ما زالت مستحقة على عدد من المقرضين الثنائيين وصغار المقرضين المتعددي الأطراف وبعض المقرضين من القطاع الخاص، وبعضهم لم يفِ نهائياً أو لم يفِ إلا بجزء من مبالغ تخفيف الديون المقررة — وبلغ الحدّ ببعض أولئك الذين لم يفوا بأيّ شيء أن يرفعوا دعاوى قضائية للمطالبة بالسداد الكامل. وفي الآونة الأخيرة، نشأت مخاطر جديدة أمام قلة من البلدان الفقيرة المثقلة بالديون التي تتراكم عليها ديون بسرعة، من بينها الاقتراض من أسواق رأس المال الدولية. وتشير التقييمات حالياً إلى أن نحو ثلاثة أرباع البلدان النامية ذات الدخل المنخفض معرضة لخطر العجز عن تسديد الديون

بدرجة منخفضة أو متوسطة بموجب إطار القدرة على تحمّل الديون المشترك بين البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، غير أن مستويات الديون مرتفعة و/أو شهدت زيادة كبيرة في السنوات الأخيرة في ثلث البلدان النامية ذات الدخل المنخفض. أما تكاليف خدمة الديون كنسبة مئوية من إيرادات الصادرات، رغم استقرارها عند مستوى أدنى لدى البلدان ذات الدخل المنخفض، فهي آخذة في الارتفاع على نطاق أوسع في جميع أنحاء العالم النامي، مجسدة بذلك في المقام الأول تباطؤ الإيرادات المتأتية من الصادرات (المؤشر ٨ - ١٢).

مجموع تكلفة خدمة الديون في البلدان النامية، ٢٠٠٠ - ٢٠١٤ (النسبة المئوية من الصادرات)



المصدر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي، نيسان/أبريل ٢٠١٥.

وقد اكتملت حالياً تقريباً مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون؛ ومن ثم، فإن حل أزمات الديون مستقبلاً لهذه البلدان ولجميع البلدان النامية الأخرى، سيتوقف على ما تجريه الحكومات المدينة من مفاوضات مع كل فئة من دائنيها.

وما برح الإطار المقرر للتفاوض بشأن تخفيف الديون الرسمية قابلاً للتنبؤ به بصفة عامة بالنسبة للدائنين الثنائيين المشاركين في نادي باريس غير الرسمي. واستشرافاً للمستقبل، فإن المساهمة المتزايدة للتدفقات فيما بين بلدان الجنوب قد تتطلب إيجاد طرائق أخرى للتفاوض بشأن تخفيف عبء الديون الرسمية، ما لم يوسّع نطاق الاشتراك في نادي باريس. وعلى الرغم من إنجاز عدد من عمليات إعادة الهيكلة مع مجموعات من المصارف وحملة السندات إنجازاً فعلياً بمشاركة ملائمة من جانب الدائنين، فإن هذه العمليات جاءت "بعد فوات الأوان لبعض الشيء" في أحيان كثيرة، كما أسفرت قرارات عام ٢٠١٤ المتعلقة بالأرجنتين في محاكم الولايات المتحدة عن زيادة خطر مشاكل رفض الدائنين في عمليات إعادة هيكلة الديون. ودفع ذلك صندوق النقد الدولي إلى تقديم توصيات، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، بشأن وضع أحكام معدلة في عقود السندات السيادية الدولية بهدف تقليل احتمال تضرر المدينين من الدائنين الراضين. ومنذ ذلك الحين، اعتمد عدد من البلدان سمات رئيسية من هذه التوصيات في إصدارات الديون الجديدة.

ويعكف أيضاً موظفو صندوق النقد الدولي حالياً على اقتراح إصلاحات لإطار الإقراض الذي يطبقه الصندوق تهدف إلى منع أزمات الديون السيادية وتعزيز تسويتها بسبل أكثر كفاءة. ويشمل الاقتراح المعروض للنظر فيه عنصرين أساسيين هما: '١' طرح خيار "تمديد آجال الديون" (reprofiling) لجعل إطار الإقراض في الصندوق أكثر مرونة في الحالات التي تُرى فيها القدرة على سداد الدين وإنما باحتمال غير مرتفع؛ و'٢' إلغاء الإعفاء النظامي الذي ثبت، في رأي موظفي الصندوق، أنه غير فعال في التخفيف من خطر انتشار عدوى الأزمة، وأنه لا يشكل حلاً متماسكاً لمعالجة الآثار غير المباشرة الناجمة عن أي أزمة للديون السيادية. وفي مبادرة مستقلة، تواصل الجمعية العامة للأمم المتحدة مناقشة إنشاء إطار قانوني دولي لتسوية أزمات الديون السيادية.

وفي شباط/فبراير ٢٠١٥، أنشأ المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي "الصندوق الاستئماني لاحتواء الكوارث والإغاثة" لتقديم منح لتخفيف عبء الديون إلى أفقر وأضعف البلدان المنكوبة بكوارث طبيعية مدمرة أو ابتلاءات صحية عامة، بما في ذلك الأوبئة. والغرض من الصندوق الاستئماني الجديد هو استكمال التمويل المقدم من المانحين والإقراض الميسر المقدم من صندوق النقد الدولي. واستخدم الصك الجديد في تخفيف عبء الديون ببلدان غرب أفريقيا الثلاثة الأشد تضرراً من تفشي فيروس الإيبولا (ليبيريا وسيراليون وغينيا). ووافق نادي باريس أيضاً على تخفيف عبء الديون مؤقتاً من جانب واحد في حالات الطوارئ الطبيعية.

ويوجد حالياً عدد من البلدان المنخفضة والمتوسطة والمرتفعة الدخل عاجزاً عن سداد ديونه. ويفيد صندوق النقد الدولي أن من بين البلدان ذات الدخل المنخفض، توجد ثلاثة بلدان عاجزة عن سداد ديونها، ويعتبر ١٣ بلداً معرضاً لخطر شديد و٣٢ بلداً معرضاً لخطر متوسط و٢٢ بلداً معرضاً لخطر منخفض بالعجز عن سداد ديونه. ويشهد عدد من الدول الجزرية في المحيط الهادئ ومنطقة البحر الكاريبي أعلى نسب للديون إلى الناتج المحلي الإجمالي في العالم. وإضافة إلى ذلك، فرغم أن العجز المالي والحسابات الجارية في ميزان المدفوعات استوعبت الجزء الأكبر من صدمة الأزمة العالمية في عام ٢٠٠٨، فإن هذه المؤشرات لم تعد في مجملها إلى مستوياتها قبل الأزمة. وبعبارة أخرى، أصبحت القدرة على استيعاب أي صدمات اقتصادية مسبقاً محدودة.

وكما هو مبين أعلاه، اتخذت مبادرات هامة عديدة، إلا أن الإصلاح المستمر لعمليات تسوية الديون السيادية سيظل في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

الحصول على الأدوية الأساسية بأسعار معقولة

كما ذُكر في البداية، لا تسمح الحالة الراهنة للمعلومات إلا برصد إمكانية الحصول على الأدوية الأساسية بأسعار معقولة رصداً ناقصاً. ومع ذلك، فإن البيانات الموجودة ترسم صورة غير مرضية. فمن جهة، تتحقق نتائج إيجابية حيثما تضافرت جهود دولية للإمداد بأيّ دواء من الأدوية الأساسية بسعر ميسور. أما البيانات المتوافرة عن حالات حظيت بشهرة أقل — حتى حين تتوافر لها مبدئياً أدوية جنيسة رخيصة الثمن — فهي مثبطة للهمة، نتيجة قيود مختلفة تعوق تحسين سبل الإيصال، التي لم تُعالج في السياسات الدولية إلا جزئياً.

ويبين التطور في إتاحة الحصول على الأدوية المضادة للفيروسات العكوسة ما يمكن عمله، كما يبرز أهمية التشريعات والسياسات والتدابير المقررة في ميدان حقوق الملكية الفكرية حيثما تكون الأدوية الأساسية ما زالت محمية ببراءة اختراع. فالتدفقات الهائلة للتمويل المقدم من المجتمع الدولي لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والسل والملاريا وغيرها من الأمراض ذات الأولوية (الصندوق العالمي، والتحالف العالمي للقاحات والتحصين، وخطة رئيس الولايات المتحدة الطارئة لمكافحة الإيدز، والمرفق الدولي لشراء الأدوية - يونيتيد، وغيرها) نجحت في توحيد وتأمين جانب الطلب وفي زيادة إمكانية الحصول على هذه الأدوية. ففي بداية الألفية، كانت التوليفة الثلاثية للعلاج المضاد للفيروسات العكوسة، المحمية ببراءة

اختراع وقتئذ، تتكلف ما يزيد عن ١٠٠٠٠٠ دولار لكل مريض سنوياً. ثم أدى البدء في استخدام العلاج الجينيس المضاد للفيروسات العكوسة في عام ٢٠٠١، بسعر أقل بكثير هو ٣٥٠ دولار لكل مريض سنوياً، إلى انخفاض كبير في تكاليف الخط الأول للعلاج، الذي أصبح متوافراً حالياً بمبلغ يزيد قليلاً عن ١٠٠ دولار لكل مريض سنوياً. وبدأت اتفاقات الترخيص الطوعي تؤدي دوراً أكبر في تيسير إمكانية الحصول على العلاج، غير أن الخط الثالث للعلاج وكثرة من الخطوط الثانية للعلاج المضاد للفيروسات العكوسة، ما زالت باهظة التكلفة. ويبين ذلك، من جهة، أن تلك الأدوية جديدة في السوق وما زال حجم مبيعاتها صغيراً، وأنها محمية ببراءات اختراع على نطاق أوسع بكثير.

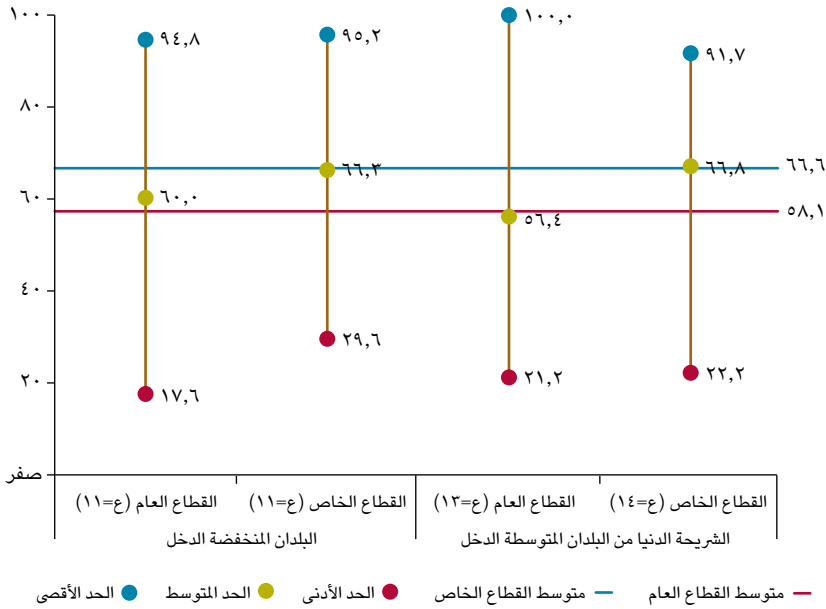
وفي المقابل، ما زالت إمكانية الحصول على علاج جديد لفيروس التهاب الكبد الوبائي جيم محدودة، ولا تحصل على تشخيص سوى أقلية صغيرة من عدد يقدر بحوالي ١٣٠ إلى ١٥٠ مليون شخص مصابين بالمرض في أنحاء العالم، وعدد أقل شرع في أخذ العلاج. في عام ٢٠١٣، طرِح في الولايات المتحدة الأمريكية دواء لمعالجة التهاب الكبد الوبائي جيم بتكلفة ٨٤٠٠٠ دولار لدورة علاجية واحدة مدتها ١٢ أسبوعاً، وجار حالياً النظر في إدراجه في قائمة الأدوية الأساسية لمنظمة الصحة العالمية. ونجحت بعض البلدان النامية منذ ذلك الحين في التفاوض لتخفيض الأسعار تخفيضاً كبيراً وجرى توقيع اتفاقات الترخيص الأول، غير أن المزيد من تخفيضات الأسعار ضروري لكفالة ميسورية العلاجات الجديدة.

ويمكن إلقاء نظرة على الوضع الأعم في قطاع عريض من البلدان من خلال ٢٦ دراسة استقصائية أجريت في أوقات مختلفة خلال الفترة من عام ٢٠٠٧ إلى عام ٢٠١٤. وإن دلت هذه الدراسات على شيء فهو أن الأدوية الجينية المتاحة أصبحت على ما يبدو أقل توافراً بكثير في المرافق الصحية العامة مقارنة بالمرافق الخاصة، وأحياناً تكون غير متوفرة حتى في المرافق الخاصة.

وحتى يتسنى تحسين سبل الحصول على الأدوية، يلزم أيضاً أن تتوافر الأدوية بأسعار معقولة. وفي هذه الدراسات الاستقصائية، يُعبّر عن الميسورية بالأجر الموازي لعدد الأيام التي يتعين أن يشتغلها الموظف الحكومي الأقل أجراً ومهارةً لشراء علاجات اعتيادية. وجرى تقييم التغيرات التي طرأت على ميسورية دواء الاستنشاق الجينيس الأرخص سعراً "سالبيوتامول" (لعلاج الربو) في البلدان التي تجري دراسات استقصائية متكررة. ففي مقاطعة شانشي بالصين وفي لبنان وتنزانيا وأوكرانيا، ظلت الميسورية أقل من أجر يوم واحد لشراء عبوة دواء استنشاق واحدة. وفي طاجيكستان، تحسنت الميسورية على مر الزمن؛ غير أن

هذا الدواء الأساسي ما زال أعلى من قدرة ذوي الأجور المنخفضة على شرائه. وفي قيرغيزستان، أصبح العلاج أقل ميسورية حيث بلغ سعره ما يوازي أجر ١١,٣ يوم عمل في عام ٢٠١٠.

مدى توافر أدوية جنييسة مختارة في المرافق الصحية العامة والخاصة في البلدان المنخفضة الدخل والشريحة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل، ٢٠١٤ - ٢٠٠٧ (بالنسبة المئوية)



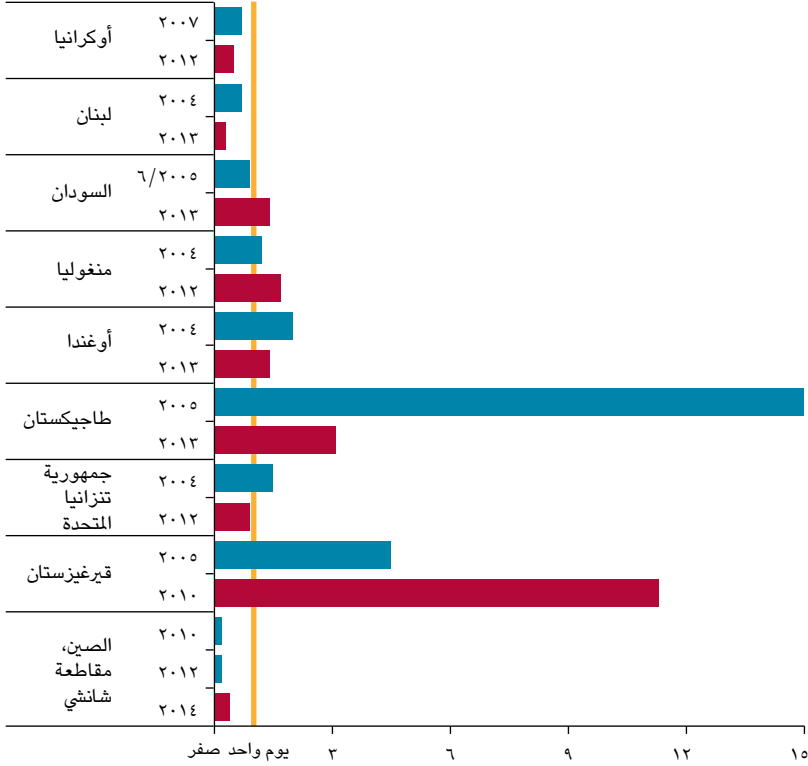
ملاحظة: ع = عدد البلدان. تتباين مجموعات الأدوية موضوع الدراسات الاستقصائية فيما بين البلدان.

المصدر: منظمة الصحة العالمية/الهيئة الدولية للعمل في مجال الصحة، استناداً إلى بيانات مستمدة من دراسات استقصائية عن أسعار الأدوية وتوافرها أجريت في الفترة من عام ٢٠٠٧ إلى عام ٢٠١٤ باستخدام المنهجية الموحدة لمنظمة الصحة العالمية/الهيئة الدولية للعمل في مجال الصحة، ويمكن الاطلاع عليها على الرابط التالي: <http://www.haiweb.org/medicineprices>.

ويُلزِم اتفاق منظمة التجارة العالمية المتعلق بالجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية أعضاء المنظمة — باستثناء البلدان الأعضاء من أقل البلدان نمواً التي تتمتع بفترة انتقالية مُمدّدة حالياً حتى عام ٢٠٢١ — بتقديم ما لا يقل عن ٢٠ عاماً من حماية براءات الاختراع في جميع ميادين التكنولوجيا، بما في ذلك المستحضرات الدوائية. ويتضمن الاتفاق المذكور أحكاماً تعرف باسم "مرونة التطبيق"، تسمح للبلدان بالموازنة بين نظمها المتعلقة بالملكية الفكرية وبين احتياجات الصحة العامة. وتعد الاستفادة الكاملة من مرونة التطبيق المذكورة في اتفاق الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية، حسب الاقتضاء، إحدى الأدوات الهامة للبلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط التي تستطيع أن تدعم زيادة إمكانية الحصول على الأدوية الأساسية والابتكار في هذا المجال.

وأخيراً، توجد عبرة نستخلصها من تفشي فيروس إيبولا الذي وقع مؤخراً. فالإيبولا ليس مرضاً جديداً. وقد تفشت حالات للإصابة به منذ عام ١٩٧٦. غير أن قلة البحوث التي تمولها الحكومة ونظام براءات الاختراع الحالي لم يوفيا بالحلول المبتكرة اللازمة. وكانت قلة العائدات المتوقعة على الاستثمار من أسباب عدم اختبار اللقاحات منذ سنوات مضت. وما زالت هناك حاجة عاجلة لأن توفر الحكومات التزامات مالية طويلة الأجل لتمويل البحث والتطوير اللازمين لإيجاد علاجات لفيروس إيبولا وغيره من الأمراض المهملة.

الأجر الموازي لعدد الأيام التي يتعين أن يشتغلها الموظف الحكومي الأقل أجراً ومهارةً لدفع ثمن عبوة واحدة من دواء الاستنشاق الجينيس الأرخص سعراً "سالبيوتامول ١٠٠ ميكروغرام لكل جرعة" (٢٠٠ جرعة) لعلاج الربو، لدى شرائه من القطاع الخاص في سنوات مختارة، ٢٠١٤ - ٢٠٠٤



المصدر: منظمة الصحة العالمية/الهيئة الدولية للعمل في مجال الصحة، استناداً إلى بيانات مستمدة من دراسات استقصائية عن أسعار الأدوية وتوافرها أجريت باستخدام المنهجية الموحدة لمنظمة الصحة العالمية/الهيئة الدولية للعمل في مجال الصحة، ويمكن الاطلاع عليها على الرابط التالي:

<http://www.haiweb.org/medicineprices>

الحصول على التكنولوجيات الجديدة

يولي المجتمع الدولي اهتماماً خاصاً لقدرة البلدان النامية على الحصول على التكنولوجيات الجديدة. وفي بداية الألفية، بدا أن أسرع التغيرات التكنولوجية الواعدة كان في مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصالات. ومن ثم، فقد أُولى الهدف ٨ اهتماماً خاصاً لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وقد شهد نمو ملحوظ في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البلدان النامية. وبلغ معدل انتشار الهواتف الخلوية المحمولة في البلدان النامية نسبة ٩٢ في المائة في نهاية عام ٢٠١٥ (المؤشر ٨ - ١٥)، مقارنة بأقل من ١٠ في المائة في عام ٢٠٠٠. ولئن كان ذلك يشير إلى عدد الاشتراكات وليس عدد فرادى المشتركين أو المستخدمين أو المالكين، فإن الرقم يبرز الانتشار الواسع لتكنولوجيا الهواتف الخلوية المحمولة في البلدان النامية. غير أن انتشار الهواتف الخلوية المحمولة في أقل البلدان نمواً بلغ ٦٤ في المائة في عام ٢٠١٥، ويعيش ما يقدر بنحو ٤٥٠ مليون شخص من سكان المناطق الريفية خارج نطاق تغطية الإشارات الخلوية المحمولة.

وفي الوقت نفسه، تَسْتَحْدِمُ الإنترنت نسبةً أصغر من السكان في العالم النامي (٣٥ في المائة) (المؤشر ٨ - ١٦) وإن كانت معدلات زيادة المستخدمين في البلدان النامية ما زالت قوية، حيث زادت بنسبة ١٠ في المائة في عام ٢٠١٥، مقارنة بزيادة نسبتها ٤ في المائة في البلدان المتقدمة النمو. وتشير تقديرات الاتحاد الدولي للاتصالات، مصدر البيانات المذكورة هنا، إلى أن باستطاعة ٢٠ في المائة من الأفارقة الدخول على الإنترنت في نهاية عام ٢٠١٥. وفي العالم النامي، كما هو الحال في البلدان المتقدمة النمو، كانت الطريقة الأسرع نمواً للدخول على الإنترنت هي الإنترنت المحمولة الفائقة السرعة والسعة (النطاق العريض).

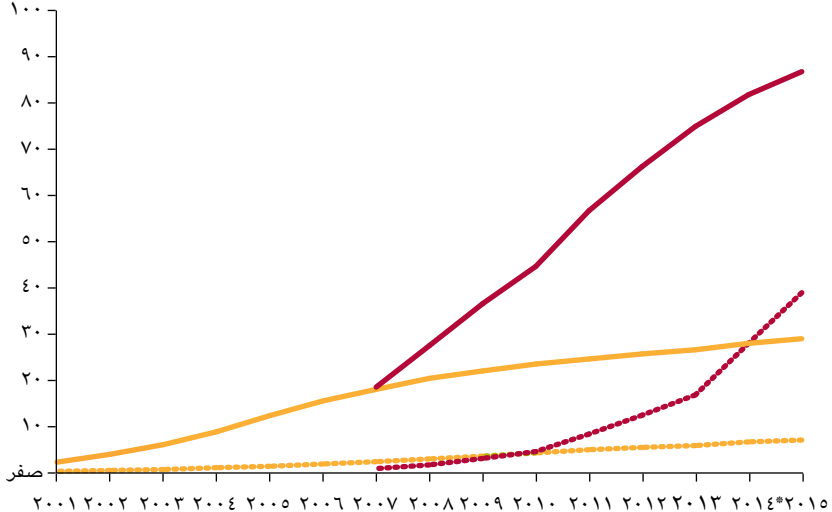
ومع ذلك، في عدد من البلدان ذات الدخل المنخفض، تسببت محدودية النطاق الترددي الدولي للإنترنت وضعف قدرات الشبكات الأساسية الوطنية، في صعوبة توافر خدمات الإنترنت العالية السرعة بأسعار ميسورة، ولا سيما في الدول الجزرية الصغيرة والدول النامية غير الساحلية. ونجمت عن هذا القصور آثار ملموسة على سرعة الإنترنت وجودتها، وعلى أنواع الخدمات والتطبيقات المتاحة للمستخدمين. وأيضاً، ما زال متوسط سعر الخدمات مرتفعاً نسبياً في كثرة من أفقر البلدان في العالم. وبحلول عام ٢٠١٣، ما زال سعر الاشتراك في خدمة الإنترنت العريضة النطاق الثابتة الأساسية، في ما يقرب من ٢٠ بلداً غالبيتها من أفريقيا - جنوب

الصحراء الكبرى، يمثل أكثر من ٥٠ في المائة من نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي.

ويتصل اهتمام المجتمع الدولي برصد مدى توافر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البلدان النامية بصفة خاصة بالدور الذي تؤديه وبالأثر الناجم عنها في التنمية. فعلى سبيل المثال، يمكن لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أن تساعد في إيصال المعلومات والخدمات الحكومية للمواطنين في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، وفي تعزيز مستويات الكفاءة والفعالية والشفافية والمساءلة ومشاركة المواطنين. وبحلول عام ٢٠١٤، ازداد عدد الحكومات التي تقدم تطبيقات الهواتف المحمولة وبوابات الخدمات المحمولة ليصل إلى حوالي ٥٠ حكومة، في حين ينشر ١٣٠ بلداً أجزاءً من ميزانياته على الإنترنت. وتوجد ١١٨ حكومة تستخدم رسمياً وسائل التواصل الاجتماعي، في حين تعرض ٧٥ حكومة سياساتها للمشاركة الإلكترونية على الإنترنت؛ مما يدل على مدى الإمكانيات التي تنطوي عليها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتعزيز المشاركة المدنية.

وإضافة إلى ذلك، ما برحت زيادة إمكانية الوصول إلى نظم الإنذار المبكر من أجل الحدّ من مخاطر الكوارث تشكل هدفاً هاماً في أطر الحدّ من مخاطر الكوارث التي اعتمدها المجتمع الدولي. وقد أسفرت التحسينات في رصد المخاطر والتنبؤ بها، وفي جودة البيانات الساتلية، والزيادة في قدرات الحواسيب وموصلتها بالإنترنت عن حدوث تغيير تحوُّلي في نظم الإنذار المبكر في جميع أنحاء العالم. وقد أسهمت تغطية الهاتف المحمول في تحقيق زيادة هائلة في القدرة على نشر التحذيرات في أوانها مباشرة إلى الأشخاص المعرضين للخطر وفي دعم الإنذار بين الأقران.

اشتراقات الإنترنت العريضة النطاق الثابتة (السلكية) والإنترنت العريضة
النطاق المحمول في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، ٢٠٠١ - ٢٠١٥
(لكل ١٠٠ نسمة من السكان)



- الإنترنت ذات النطاق العريض المحمول في البلدان المتقدمة
- - الإنترنت ذات النطاق العريض المحمول في البلدان النامية
- الإنترنت ذات النطاق العريض الثابت في البلدان المتقدمة
- - الإنترنت ذات النطاق العريض الثابت في البلدان النامية

ملاحظة: تستند تصنيفات البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية إلى رموز الأمم المتحدة الإحصائية "M49". انظر: <http://www.itu.int/en/ITU-D/Statistics/Pages/definitions/regions.aspx.html>.

* بيانات عام ٢٠١٥ تقديرية.

المصدر: الاتحاد الدولي للاتصالات، قاعدة بيانات مؤشرات الاتصالات العالمية/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات العالمية.

ومع ذلك، ينبغي ألا يتسبب التركيز على تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في صرف الانتباه عن ضرورة التغلب على العقبات التي تعوق نقل التكنولوجيا وتوليد التكنولوجيا في مجالات أخرى. فالتخفيف من الآثار المترتبة على تغير المناخ والتكيف معها، على سبيل المثال، من أولويات المجتمع الدولي منذ انعقاد مؤتمر قمة ريو في عام ١٩٩٢. وهي تبين التحديات، في هذا الصدد، التي أدت بالبلدان النامية

أن تطلب المساعدة التقنية في مجال التخفيف من آثار تغيّر المناخ و/أو التكيف معها من مركز وشبكة تكنولوجيا المناخ اللذين أُنشئا مؤخراً. ويشترك في استضافة المركز برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، وهو يعمل بمثابة جهة تنسيق من أجل تعزيز تطوير ونقل التكنولوجيات ذات الصلة بالمناخ. وتتعلق طلبات البلدان النامية بمجموعة واسعة من التكنولوجيات، تتراوح بين مجالات الطاقة والمياه وإدارة النفايات والنقل المتسم بالكفاءة، وبين الزراعة ومصائد الأسماك والتنوع البيولوجي وجمع المياه. وستكون في واقع الأمر الاحتياجات المقررة تبعاً لذلك في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، بلا حصر.

